سلسلة البيئة البحرية (٤)

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

الاقتصاد الأخضر

يوم البيئة الإقليمي ٢٤ أبريل ٢٠١٤

محمد عبد القادر الفقي

بسم الله الرحمن الرحيم

إصدار خاص بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي ٢٤ أبريل ٢٠١٤

محمد عبد القادر الفقي

مقدمة

الاقتصاد الأخضر مصطلح جديد، بدأ استخدامه في الأدبيات البيئية منذ أعوام قليلة لم يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة. فهذا المصطلح ابتدعه برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام ٢٠٠٨ م، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير ٢٠٠٩ عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنـمية المستـدامة أو ما يعرف بمؤتمر (ريو+٢٠)، عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، وجعلت له عنوانًا رئيسيًا، هو: (الاقتصاد الأخضر).

ومنذ ذلك التاريخ، حظي هذا الاصطلاح باهتمام البيئيين والسياسيين والاقتصاديين ورجالات الإعلام. فما هو هذا الاقتصاد؟ وماذا يعني نعته بالأخضر؟ وما هي الخلفية التاريخية له؟ وكيف تطوّر مفهومه؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟

أسئلة شتى تفرض نفسها، ونحاول في هذا الكتيب أن نجيب عنها، للتعريف بهذا الاقتصاد، وسبر أغواره، وبيان أهدافه، وما يتوقعه البيئيون من آثار لتبني برامجه وتنفيذها.

ما هو الاقتصاد الأخضر؟

يتكون مصطلح الاقتصاد الأخضر من منعوت ونعت. والمنعوت هو الاقتصاد. والنعت هو الأخضر. ويرمز اللون الأخضر إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة، أو على الأقل الصديقة لها، أو التي لا ضرر منها ولا ضرار.

ووصف الاقتصاد بأنه أخضر يعني أنه اقتصاد يراعي البيئة، ويحد من استنزاف مواردها. وهو مناقض للاقتصاد البني (أو الاقتصاد الأسود، كما يطلق عليه أحيانا)، الذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري (مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي).

وتخضير الاقتصاد مفهوم آخر جديد، يستخدم مع مصطلح الاقتصاد الأخضر. وبوجه عام، يعني مفهوم تخضير الاقتصاد: ذلك النشاط الذي يتفق مع البيئة ويصادقها، والذي ليست له أية مخلفات أو آثار ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أو يزيد درجة تلوثها وتدهورها.

ولما كان الاقتصاد والبيئة قرينان، يؤثر كل منهما في الآخر، كان من الأهمية بمكان أن نفهم العلاقة بينهما. ويتجلى الجانب الاقتصادي في البيئة فيما بها من موارد طبيعية (كالماء والتربة والهواء والكائنات الحية)، وما تحتوي عليه داخل جوف الأرض من مياه جوفية ومعادن. فهذه الموارد كلها تعدّ - كما يقال في علم الاقتصاد - القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

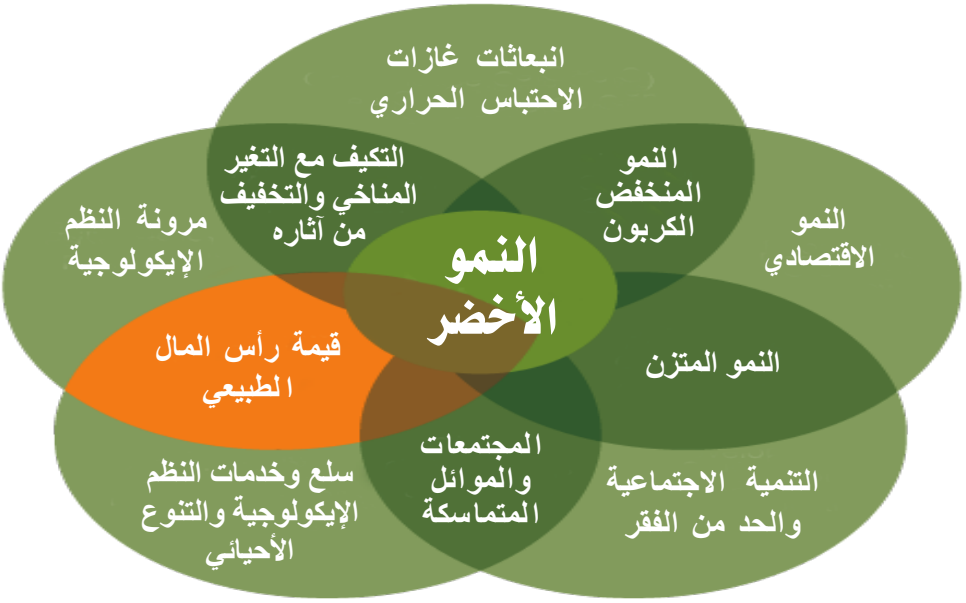

وفي المؤلفات البيئية الحديثة، غالبا ما توصف الصلة بين الاقتصاد والبيئة باستخدام مصطلح (خدمات النظم الإيكولوجية). وهذه الخدمات تسهم في تحقيق رفاهية الإنسان، وهي تتمثل فيما يلي:

١) الخدمات التموينية، مثل الأغذية البرية، والمحاصيل، والمياه العذبة، والأدوية المشتقة من النباتات.

٢) الخدمات الثقافية: مثل الترويح، والقيم الروحية والجمالية، والتعليم.

٣) الخدمات التنظيمية، مثل ترشيح الملوثات بواسطة الأراضي الرطبة، وتنظيم الأحوال المناخية عبر تخزين الكربون في الطبيعة، وتدوير المياه، والتلقيح، والحماية من الكوارث.

٤) الخدمات المساندة: مثل تكوين التربة، والبناء (التمثيل) الضوئي، وتدوير العناصر الغذائية.

وبعد هذا التمهيد، نرى أنه من الضروري وضع تعريف جامع مانع للاقتصاد الأخضر.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد حاليا تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح الاقتصاد الأخضر.

ولهذا، فقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تعريفًا عمليًّا، يفهم منه أن الاقتصاد الأخضر

هو: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان، وتحقيق لمبدأ المساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويخفض من معدلات ندرة الموارد الإيكولوجية، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ - على نحو ملحوظ - من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي".

ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد تقل فيه الانبعاثات الكربونية، وتزداد كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، كما تستوعب فيه جميع الفئات الاجتماعية.

وثمة تعاريف أخرى لمصطلح الاقتصاد الأخضر. فقد عرّف (كارل بوركارت Karl Burkart) ذلك النوع من الاقتصاد بأنه "اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه الثقيلة، وإدارة الأراضي". وهو تعريف – في وجهة نظرنا – خديج (اي غير مكتمل) لأنه أغفل الهدف، ولم يعنَ بالبعد البشري!

وثمة تعريف آخر أكثر دقة وتفصيلا، ربط فيه صاحبه بين الاقتصاد والبيئة، ولم يغض الطرف فيه عن الجانب البشري، حيث نصّ على أن (الاقتصاد الأخضر) هو "نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، الذي يقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظم البيئية الطبيعية، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري". وهو تعريف نرى أنه أفضل من التعريف الذي قال به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد روعيت فيه الجوانب التاريخية والاقتصادية والبيئية والبشرية، وأشار ضمنا – من طرف خفي – إلى الهدف.

ويمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر هو "اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمي) وفي قوة العمل من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص، بحيث يؤدي ذلك إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، والحدّ من النفايات، والحيلولة دون حدوث خسائر في التنوع الأحيائي (البيولوجي)، أو تدهور في النظم البيئية (الإيكولوجية)، أو تغييرات بشرية في الأنماط المناخية.

وهكذا، يفهم مما سبق، أن الاقتصاد الأخضر ليس غاية في حد ذاته، بقدر ما هو وسيلة للحفاظ على سلامة البيئة والبشر معا. وهو أداة للتنمية التي تعمّر، لا تلك التي تدمر. وهو اقتصاد يقدم جزءا حيويا من الإجابة عن السؤال المعضل الذي أعيا فلاسفة البيئة عدة عقود، وهو: كيف نحافظ على البصمة البيئية للبشرية في الحدود الآمنة لكوكبنا؟.

خلفية تاريخية

في الفترةِ من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ صدر بحثان جامعيّان، قَدَّما لأول مرة عرضًا لمفهوم الاقتصَاد الأخضر، الأوّل هو مُخَطّط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمُضيّ قدمًا في فهم التنمية المُسْتَدَامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر، الذي نظرَ في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقًا، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي. ومع أنّ هذين البحثين طَرَحا لأول مرة هذا المفهوم،

فإنّ الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة ٢٠ عامًا. ففي أكتوبر من عام ٢٠٠٨ م أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مُبادرةَ الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المُبَادرات التي تسعى لِمواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية. وكانت هذه المبادرة واحدة من تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات، تبناها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع له، كرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ م.

أهداف الاقتصاد الأخضر

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها (بما في ذلك التنمية البشرية) وبين حماية البيئة.

كما أنه يهدف إلى تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات العملاقة العابرة للبحار في التعامل مع الموارد الطبيعية من جهة، ومع ما يسمونه – بكل أسف – بالموارد البشرية، من جهة أخرى، هذه الموارد (أي البشرية) التي ينظر إليها بذات العين التي ينظر بها إلى الشجر، وقطعان الأغنام والبقر، والجمادات من المعادن والتراب والحجر.

وقد أكد مؤتمر ريو+٢٠ على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر، والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

ويهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء وأنصاف المتعلمين وأرباعهم ومن هم دون ذلك، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي أعيا الورى تحقيقها في ظل أنظمة اقتصادية تأكل الأخضر واليابس، رافعة شعار: الربح أولا، والسوق هو الميدان والبرهان!!

عوامل نشوء الاقتصاد الأخضر

بعد تفاقم المشكلات البيئية العالمية في السنوات الأخيرة، فإن نشوء الاقتصاد الأخضر كان أمرا حتميا.

ومنذ بدء الألفية الثالثة، واجه العالم أزمة مالية حادة، زلزلت اقتصاد العديد من الدول، ورافقتها أزمة غذاء زادت من ويلات دول العالم الفقيرة، وبدأت نُذُر التغيرات المناخية في التتابع.

وفي عالم يعجّ بالملوثات والنفايات، لم يكن غريبا أن تنفذ المياه النقية، وتتقلص مساحة الأراضي المنتجة، ويغزو التصحر أماكن الاستيطان البشري والمناطق الزراعية، ويلوح في الخلفية شبح الآثار الدراماتيكية لظاهرة الاحتباس الحراري، والتحولات القاسية في أنماط الطقس. ومع سياسات الإفساد البيئي التي انتهجتها الشركات الصناعية، والتي لم تفلح التشريعات البيئية أو الضرائب في الحد منها، أصبحت حضارتنا المعاصرة على شفا جُرُف هار، فثمة ندرة متزايدة في الموارد الطبيعية، ونضوب مستمر في المعادن ومصادر الطاقة غير المتجددة، وفقدان كبير

في التنوع الأحيائي. وفي مثل هذه الأجواء التي لا تبشر بخير، فإن الحاجة أصبحت ماسة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لإنقاذ كوكبنا الأرضي قبل فوات الأمان، عن طريق تقليل مخاطر الأزمات والصدمات التي تزداد تأصّلاً في النموذج التقليدي الحالي المتبع في التنمية، والقائم على مبدأ (دعه يمر) الذي يبيح ارتكاب كل الموبقات بحق البيئة الطبيعية في سبيل الربح وتحقيق الثراء الفاحش. وقد حمل برنامج الأمم المتحدة لواء التغيير، فكانت مُبادرته الخاصة بالاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨ هي حبل الإنقاذ الذي أنيطت به مهمة إنقاذ الوضع المأساوي للبيئة، وانتشال الفقراء من بؤرة الحرمان. ولا شك أن خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد قد أسهمت في تعزيز مبدأ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، كما أسهم في ذلك أيضا: الإحساس بالإرهاق النابع من الأزمات العديدة المتزامنة، وانهيارات الأسواق التي حدثت في أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ على وجه الخصوص.

مجالات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر

يمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر مضادّ للاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية. ومن الطبيعي أن تؤدي الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، وعلى الابتكارات

التكنولوجية التي تخفض من حجم الملوثات والنفايات. ولهذا، أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبًا أساسيًا وحتميًا لإيقاف التدهور البيئي وفقدان التنوع الأحيائي.

ويتبنى الاقتصاد الأخضر استخدام مختلف أنواع الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة مصادر الطاقة المتجددة (كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية). وهو يسعى أيضا إلى المحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، ويعمل على توفير ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وتشجيع الإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية.

وفي الاقتصاد الأخضر، يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعًا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات الكربونية والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وتمنع وقوع خسائر في خدمات التنوع الأحيائي (البيولوجي) وفي النظم البيئية (الإيكولوجية). وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجّه، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسّنه، بل ويعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم – بصورة أساسية - على الطبيعة.

الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

لا يفضل الاقتصاد الأخضر وجهة نظر سياسية على غيرها. ولهذا، نجده يناسب مختلف أنواع الاقتصاد كافة، سواء أكانت اقتصاديات تديرها الدولة أم تحكمها آليات السوق.

ولا يعَدُّ الاقتصاد الأخضر بديلًا للتنمية المستدامة، وهو لا يحل محلّها، بل إن هناك فهمًا مطردًا الآن للحقيقة التي مفادها أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريبًا على إصلاح الاقتصاد. فمع اقتصاد يشجع استنزاف الموارد في زمن قصير، بغية الربح السريع، لن تكون هناك استدامة فعلية للموارد، بل نضوب ونفاد. ولنا في التاريخ خير شاهد وواعظ. فالعقود المتتالية من تجميع الثروات الجديدة وتنميتها عن طريق نموذج (الاقتصاد البني) لم تلتفت إلى برامج حماية البيئة بجدية؛ لأن مراعاة سلامة البيئة في وجهة نظر الصناعيين يعني المزيد من الإنفاق على برامج مكافحة التلوث، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا في العائد المادي لأي مشروع صناعي.

ومن المؤسف أن الدفاع عن الأمن البيئي، ومحاولة تحقيقه، تحوّل من غاية إلى مجرد شعار. ولم تتوقف فصول المأساة البيئية عند هذا الحدّ، فاستمر الهجوم الكاسح على الموارد الطبيعية مما أدّى إلى استنفادها. وفي الوقت الذي ازداد المستفيدون من تدمير هذه الموارد غنى، اشتدت حدة الفقر لدى أولئك الذين ارتبطت حياتهم بتلك الموارد. وتظاهرت عليهم الطبيعة أيضا، فاجتاحت موجات الجفاف أو الفيضانات والسيول أراضيهم، ولم يجدوا حتى الكفاف مما يسد رمقهم ويذهب ظمأهم. وفي الوقت نفسه، عانى هؤلاء من التهميش الاجتماعي، وحرموا من الخدمات الأساسية. ففي أحياء الصفيح التي يعيشون فيها، فإن الحصول على مياه نقية يعدّ حلما بعيد المنال، أما الصرف الصحي للمخلفات فحدِّثْ عن غيابه بلا

حرج. والتنقيب في نفايات الأحياء الغنية، بحثا عن كسرة خبز، أو أي شيء يستر العورة، صار هو الشغل الشاغل لهؤلاء الفقراء الذين لا يجدون عملا ولا مأوى كريما. وكل ما قيل من قبل عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة كان مجرد طنطنة تشدّق بها البيئيون والإعلاميون والسياسيون والأكاديميون، ولم تكن هناك برامج أو مبادرات جادة لتحويلها إلى واقع. ولا تزال الاستدامة – التي نادت بها قمة ريو في عام ١٩٩٢ م - هدفًا حيويًا بعيد الأمد. وحتى نصل إلى تحقيق هذا الهدف، فليس أمامنا – وفقا لتقرير (نحو اقتصاد أخضر) السابق الإشارة إليه - إلا أن نعمل على تخضير الاقتصاد.

حتمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر في نظر الكثيرين ضرورة حتمية، تفرضها حالة التدهور البيئي التي آل إليها كوكبنا، والتي عجزت عشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن وقفها، وأخفقت هيئات ووكالات ومنظمات حماية البيئة في وقف الأنشطة المسببة لها. فما حدث بعد إستوكهولم (في مؤتمر البيئة والإنسان عام ١٩٧٢)، هو أن تم نقل مراكز الصناعات السوداء من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. ودفنت النفايات النووية والخطرة التي أنتجتها دول الشمال في صحارى ومياه دول الجنوب. وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت الشركات العملاقة ثراء، فالأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة،

والأسواق قريبة على مرمى حجر! وفي المقابل، ازدادت بيئة تلك الدول اسودادا، وتسربل معظم أهاليها بغبار معدني، أو بسناج كربوني، أو بفقر مستدام سرمدي. وقد حدث هذا الإفساد البيئي في ظل أنظمة استبدادية في الدول النامية، وشركات أخطبوطية تمارس أنشطتها فيما وراء البحار!

ولأن عجلة التغيير بطيئة دائما في سرعتها، والتغيير نفسه يحتاج إلى تغيير في العقلية وفي الآلية وفي الاتجاهات السلوكية، وإلى رجال تميز بين الخبيث والطيب، والمفسدة والمصلحة، فإن هز جذوع الاقتصاد البني، وخلخلة جذوره الضاربة في الأمكنة والأزمنة والأفئدة، تتطلب التخلص من عقدة الافتتان بالقديم، والإخلاص للماضي حتى ولو أدى ذلك إلى حصاد الهشيم وقبض الريح. صحيح أن لكل قديم بهجته، وسطوته أيضا، ولكن الخطأ لا يبرره استمراريته لقرون.

لهذا، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، سيتطلب توافر (أو توفير) ظروف معينة تهيء له المناخ المناسب للنمو والازهرار، والتقدم والازدهار. وبصفة عامة، تتشكل هذه الظروف من مجموعة متكاملة من الأنظمة والآليات التي تضم في كنانتها: التشريعات واللوائح الوطنية، والسياسات البيئية، وسبل الدعم والحوافز المادية، والهياكل القانونية، والحماية السوقية، والبروتوكولات الخاصة بالمساعدات والتجارة الدولية، واحترام الأنظمة الإيكولوجية، وقبل ذلك كله وبعده: المساواة الاجتماعية بين كافة طوائف المجتمع، بمعنى ضمان حق كل مواطن في هواء لطيف، وماء نظيف، وعمل شريف.

ومن المؤسف أن الظروف السائدة حاليا تميل إلى الاقتصاد البني، وتشجّعه، وهو الذي يعتمد بدوره على الوقود الأحفوري بشدة. فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، ٦٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ م. أما دعم مصادر الطاقة النظيفة فقليل من الدول من تهتم به. ويمكن أن يؤثر المستوى المرتفع من دعم الوقود الأحفوري سلبًا على التحوّل لاستخدام الطاقة المتجددة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للظروف التي تمكّن للاقتصاد الأخضر من النشوء والاستمرار أن تمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تخضير اقتصاديات العالم. ومن أمثلة تلك الظروف على المستوى الوطني: تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضرّ للبيئة وإصلاحه، واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق، وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات (خضراء) مهمة، وتخضير المشتريات العامة، وتحسين القواعد واللوائح البيئية، بالإضافة إلى سبل تطبيقها. وعلى المستوى الدولي، توجد هناك أيضًا فرصٌ لإضافة بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات بين الشمال والجنوب، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي لإنقاذ كوكبنا: بيئة وبشرا، وريفا وحضرا، وبرا وبحرا.

خرافات ومفاهيم خاطئة حول الاقتصاد الأخضر

كأي مذهب جديد، أو اتجاه مخالف للمألوف، تكون هناك دائما معارضة لتبني ذلك المذهب أو مؤازرة هذا الاتجاه. ومن طبيعة الأفكار الجديدة أن تزلزل طبيعة سير الأمور. وليس الاقتصاد الأخضر استثناء من ذلك. فقد شابت الدعاية

له العديد من الإشاعات المغرضة، والخرافات غير العلمية، والمفاهيم الخاطئة. ولعل أكثر تلك الخرافات انتشارًا هي وجود مقايضة حتمية بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي. والقائلون بذلك يرون أن المحافظة على الموارد البيئية وعلى سلامة البيئة المحيطة تتعارض كلية مع التنمية الاقتصادية وتحقيق الأرباح التجارية.

وهناك خرافة أخرى تقول بأن الاقتصاد الأخضر رفاهية لا يقدر على تحمّل ثمنها سوى الدول الغنية. والأسوأ من ذلك تلك المقولة التي يزعم أصحابها أن ذلك النوع الجديد من الاقتصاد عبء ثقيل تفرضه الدول المتقدمة على الدول النامية لتقييد التقدم وإدامة الفقر فيها.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد تقرير عنوانه: (نحو اقتصاد أخضر). وقد استهدف بذلك تفنيد مثل هذه الخرافات والمفاهيم الخاطئة عن اقتصاديات (تخضير) الاقتصاد العالمي. كما استهدف أيضا إعطاء توجيهات عملية في وقتها المناسب لواضعي السياسات حول الإصلاحات التي يحتاجون إليها للحصول على ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الأخضر من زيادة في العمالة والإنتاجية.

وفيما يتعلق بالخرافة الأولى حول وجود تعارض بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي وتحقيق الثروة، فإن المدافعين عن الاقتصاد الأخضر يرون أن هناك أدلة ملموسة الآن توضّح أن تخضير الاقتصاد لا يمنع من بناء الثروة، ولا يحجب فرص العمل، وأن هناك العديد من القطاعات الخضراء التي تتوافر فيها فرص استثمارية معتبرة، بما يصحب ذلك من نمو في الثروة وفرص العمل.

وفيما يتعلق بالخرافة الثانية، فإن أنصار تبنّي منهج الاقتصاد الأخضر يضربون العديد من الأمثلة التي تمت (أو يتم) فيها التحول إلى الاقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات في العالم النامي، والتي تستحق المحاكاة والتكرار في أماكن أخرى.

آلية التحوّل المطلوب إلى الاقتصاد الأخضر

ومع ذلك، علينا أن نقرّ بأن التحول المطلوب لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. فمن سُنّة التغيير أنها تتم بالتدريج وباطراد، وتتطلب زمنًا لتقبّل الخروج عن المألوف واعتناق الفكر الجديد. وهذا يعني أن الأمر يتطلب توفير ظروف جديدة لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والتمكين لبرامجه من أن تجد من يتحمس لها، ويعمل على تنفيذها، أو على الأقل، لا يضع عوائق أمامها. ومثل هذا الأمر يحتاج أيضا إلى تغيير اتجاهات وسلوكيات، والتخلي عن الأنماط التقليدية من الأنظمة والأعراف الاقتصادية السائدة. ولا يمكن أن تقتصر هذه المهمة على صانعي القرارات وموجهي السياسات الاقتصادية فقط، بل يقع عبؤها أيضا على منظمات المجتمع المدني والبيئيين والتربويين والإعلاميين في شتى أنحاء العالم.

ولتعزيز التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، دعا برنامج الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى الاتفاقية الخضراء العالمية الجديدة **Global Green New Deal**، التي يرمز لها اختصارا بالأحرف **GGND**. وتوصي هذه الاتفاقية بمجموعة من الاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر المستديم في الوقت نفسه. وكان مقترح هذه الاتفاقية البيئية الجديدة قد صُمِّم كرد فعل سياسي مناسب للأزمة الاقتصادية. كما كان ناتجًا مبكرًا من نواتج مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر.

ويشير تقرير (نحو اقتصاد أخضر) – الذي يمثل الناتج الرئيسي من مبادرة الاقتصاد الأخضر – إلى أن تخضير الاقتصاد لا يمثل معوقًا للنمو بشكل عام، ولكنه - على العكس من ذلك - يمثل محركًا جديدًا للنمو. كما يبين أنه مولِّد لوظائف جيدة، وأنه إستراتيجية حيوية لاستئصال الفقر المستديم.

وثمة ثلاثة عناصر يمكن من خلالها تحفيز واضعي السياسات على توفير الظروف المناسبة لزيادة الاستثمارات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وهذه العناصر هي:

١- ثمة جدوى اقتصادية لتوجيه الاستثمار، سواء أكان عامًا أم خاصًا، نحو نقل القطاعات الرئيسية المهمة لتخضير الاقتصاد العالمي. ويضرب التقرير – السابق الإشارة إليه - أمثلة ليبين كيف سيحدث ذلك. فالوظائف الخضراء الجديدة – التي ستُستحدث مع تفعيل برامج الاقتصاد الأخضر – سوف تُعوِّض الخسائر التي ستقع في الوظائف التقليدية للعاملين في الاقتصاد البني في أثناء عملية الانتقال من هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد الأخضر.

٢- إن الاقتصاد الأخضر يمكنه أن يقلل من الفقر المستديم في نطاق عريض من القطاعات المهمة كالزراعة، والغابات، والمياه العذبة، والطاقة. وتساعد طرق الزراعة الصديقة للبيئة على الحفاظ على خصوبة التربة والموارد المائية بوجه عام.

٣- إعطاء توجيهات بخصوص السياسات التي تحقق عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مثل: التقليل أو التخلص من الدعم الفاسد أو المضاد للبيئة، والتعامل مع حالات إخفاق الأسواق الناجمة عن منح مزايا خفية أو إعطاء معلومات ناقصة، وتقديم الحوافز المبنية على السوق، ووضع الأطر للوائح والمشتريات العامة الخضراء، وتحفيز الاستثمار.

أين نحن من الاقتصاد الأخضر؟

ثمة تقارير أعدتها منظمات وهيئات دولية تفيد بأن الاقتصاد العالمي قد تضاعف أربع مرات على مدار ربع قرن، وأنه استفاد في ذلك من مئات الملايين من البشر. وفي مقابل ذلك، حدث تدهور أو استخدام بطريقة غير مستدامة لنحو ٦٠ ٪ من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها معيشة البشر جميعا. ويُعزى هذا التدهور بالطبع إلى أن النمو الاقتصادي الذي تحقَّق في العقود الأخيرة كان

ناجمًا – بصورة أساسية - عن طريق السحب من الموارد الطبيعية، دون السماح للمخزون الإيكولوجي بالتجدد (أو إعادة التولد)، وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للأنظمة البيئية (الإيكولوجية). وعلى سبيل المثال، فإن ٢٠ ٪ فقط من سلالات الأسماك التجارية غير مستغلة اليوم، ومعظمها من الأنواع رخيصة الثمن، في حين يُستغل ٥٢ ٪ من الأنواع بالكامل دون وجود مجال للتوسع، ويُستغل ٢٠ ٪ من تلك السلالات بشكل أكثر من اللازم بحيث لا يتيح فرصة لها للتوالد وتعويض ما يُفقد منها، وفي الوقت نفسه، نضب ٨ ٪ من تلك السلالات.

أما المياه الصالحة للاستخدام، فإنها في طريقها إلى الندرة. ومن المتوقع أن يزيد الإجهاد المائي بحيث تكفي إمدادات المياه ٦٠ ٪ فقط من احتياجات العالم بعد ٢٠ عامًا.

وقد زاد الإنتاج الزراعي أساسًا نتيجة لاستخدام الأسمدة الكيميائية، مما قلل من جودة التربة، وأخفق في كبح جماح الاتجاه المتزايد لإزالة الغابات - الذي بقي بمعدل ١٣ مليون هكتار من الغابات سنويًا في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ م. ولذا فإن الندرة الإيكولوجية تؤثر بشدة في سلسلة القطاعات الاقتصادية بالكامل، التي تمثل حجر الأساس لإمدادات الأغذية للإنسان، مثل مصائد الأسماك، والزراعة، والمياه العذبة، والحراجة، والتي تمثل مصدرًا حيويًا لمعيشة الفقراء. وإن الندرة الإيكولوجية والافتقار للمساواة الاجتماعية علامتان مميزتان لاقتصاد بعيد تماما عن كونه أخضر. وفي الوقت نفسه، يعيش أكثر من نصف سكان العالم، وللمرة الأولى في التاريخ، في المناطق الحضرية. وتعدُّ المدن حاليًا مسؤولة عن ٧٥ ٪ من استهلاك الطاقة، وعن ٧٥ ٪ من الانبعاثات الكربونية. وتؤثر المشكلات المتزايدة والمرتبطة ببعضها البعض - من زحام، وتلوث، وسوء تقديم للخدمات - في الإنتاجية والصحة العامة للجميع، وهي أكثر وطأة على الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وتتعاظم الحاجة للتخطيط الذكي للمدن؛ نظرًا لأن ٥٠ ٪ من سكان العالم يقطنون الآن في مناطق جديدة تتحول بسرعة إلى الصبغة الحضرية، وينتظر أن تشهد ارتفاعًا في مستوى الدخل والقدرة الشرائية، واتساعًا كبيرًا في البنية الحضرية في السنوات القادمة.

وسيتباين الانتقال للاقتصاد الأخضر بين الدول، نظرًا لاعتماده على رؤوس الأموال البشرية والطبيعية لكل دولة، وعلى المستوى النسبي لتقدمها. وهناك العديد من الفرص السانحة لجميع الدول في مثل هذا الانتقال. وقد وصلت بعض الدول إلى مستويات عالية من التنمية البشرية، ولكن عادة ما يكون ذلك على حساب قاعدتها من الموارد الطبيعية، وجودة بيئتها، وارتفاع انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري فيها. ويكمن التحدي الذي تواجهه هذه الدول في خفض نسبة بصمتها البيئية للفرد دون التأثير في جودة الحياة فيها. ولا تزال بعض الدول الأخرى تحافظ على نسبة منخفضة لبصمتها البيئية للفرد، ولكنها تحتاج إلى تحسين مستويات الخدمات والرفاهية المادية لمواطنيها. ويكمن التحدي بالنسبة لتلك الدول في تحقيق ذلك دون زيادة بصمتها البيئية بشدة. وجميع دول العالم تقريبًا يؤثر فيها أحد هذين التحديين.

الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأخضر

كأي برنامج عمل للمستقبل، فإن نجاح هذا البرنامج مرهون بمدى الإخلاص والحرص في تنفيذه، والالتزام النابع من القناعة بأهميته. وقد يرى بعض المتفائلين أن الاقتصاد الأخضر أمر يمكن تحقيقه بالتعاون الدولي، والتآزر الوطني. وهو بالفعل يتطلب ذلك حتى يصير واقعا، ويؤتي ثماره المرجوة. وعلى النقيض من ذلك، قد يرى المتشائمون أن الاقتصاد الأخضر حلم جميل، لا يمكن تحقيقه في الواقع. ولكن كم حقق العلم في العصر الحديث من أحلام، كان ينظر إليها في الماضي على أن الوصول إليها لا يكون إلا في عالم الخيال. وبعيدا عن النظرة التفاؤلية أو التشاؤمية، فإن الحال التي وصلت إليها بيئة كوكبنا، تربة وهواء وماء وبشرا وأحياء، تتطلب منا أن نسارع بإنقاذها. فلا سبيل أمامنا غير ذلك.

وبإمكان سياسات الاقتصاد الأخضر وإستراتيجياته ومبادراته أن تضمن تحقيق مستقبل نظيف للبشرية: موارد طاقة غير مفسدة للأجواء، ومنتجات بلا نفايات تلحق الضرر بالأحياء، وعالم فيه مكان للفقراء والأغنياء على حد سواء.

إن البشر هم الذين يصنعون مستقبلهم، وبإمكانهم أن يجعلوه زاهرا إن أرادوا. وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم (كما قال أبو الطيب المتنبي).

دور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر

انطلاقا من مبدأ توسيع المسؤوليات المخولة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية فإنها بدأت في العقدين الأخيرين في تبنِّي برامج وسياسات تسهم في تحقيق

الاقتصاد الأخضر. وتبذل المنظمة كل ما في وسعها لتشجيع الدول الأعضاء فيها على تبني مشروعات الاقتصاد الأخضر، وذلك انطلاقا من رسالتها التي تهدف إلى بناء الاقتصاد الذي يحمي البيئة، وفي الوقت نفسه تهيئة البيئة المناسبة التي تدعم نمو الاقتصاد.

وتعمل المنظمة على تكثيف برامج التوعية البيئية لدى الدول الأعضاء، وتحثها على اتباع سياسات تسهم في الحد من نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون؛ لأن ذلك سيؤدي - على المدى البعيد - إلى حماية البيئة البحرية من التلوث. وفي هذا الصدد فإنها تحث الدول الأعضاء فيها على مواجهة مشكلة التغير المناخي بتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري التي تحدث ضررا في البيئة البحرية عن طريق:

١- تساقط الأمطار الحمضية مما يؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية.

٢- ارتفاع معدل درجة الحرارة لسطح مياه البحر، مما يؤدي إلى تهديد الجزر والمناطق المنخفضة المتاخمة للسواحل بالغرق.

كما أن المنظمة تشجع الدول الأعضاء فيها على الاتجاه نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة، خاصة وأن المنطقة تحظى بموارد طاقة متجددة ضخمة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية، وفي بعض المناطق يمكن استخدام طاقة الرياح.

وللتحول إلى الاقتصاد الأخضر في منطقة عمل المنظمة، ثمة ثمانية قطاعات يمكن من خلالها العمل لذلك الغرض. وهي: الزراعة والصناعة والطاقة والمياه والمدن والعمارة والنقل والمواصلات والنفايات والسياحة.

وقد تبنت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية شعار (الاقتصاد الأخضر والبيئة البحرية) ليكون شعارها لعام ٢٠١٤، ولاحتفالاتها بيوم البيئة الإقليمي في الرابع والعشرين من أبريل، الذي يتوافق مع ذكرى التوقيع على اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٨.

أهم المراجع

1. روبرت آيريس وآندريا باسّي وبول كليمنتس -هنتو هولجر دالكمان وديريك إيتون وماريان جريج-جران وهانز هيرين وكورنيس فان دير لجت وبراساد موداك ولورنس برات وفيليب رود وكو ساكاموتو وراشد سميلة وتون فان دريل وزاندر فان تيلبرج وبيتر وودرز ومايك يونج، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ٢٠١١ م.

2. Pavan Sukhdev, Heidi Wittmer, Christoph Schröter-Schlaack, Carsten Nesshöver, Joshua Bishop, Patrick ten Brink, Haripriya Gundimeda, Pushpam Kumar, Ben Simmons and Aude Neuville; The Economics of Ecosystems and Biodiversity: Mainstreaming the Economics of Nature. A synthesis of the approach, conclusions and recommendations of TEEB, UNEP, Nairobi, Kenya 2010.

3. M. S. Cato, Green Economics: An Introduction to Theory, Policy and Practice. Earthscan, London, 2009.

4. M. Common, and S. Stagl, Ecological Economics: An Introduction, Cambridge University Press, New York, 2005.

5. H. Daly, and K. Townsend (eds.), Valuing The Earth: Economics, Ecology, Ethics, Cambridge, Mass.; MIT Press, London, England, 1993.

6. R. Hahnel, Green Economics: Confronting the Ecological Crisis, M. E. Sharpe, New York, 2010.

7. M. Kennet, and V. Heinemann, Green Economics: Setting the Scene, International Journal of Green Economics, Vol 1, Issue 1- 2, 2006.

8. M. Kennet, Introduction to Green Economics, Harvard School Economics Review, 2008.

9. M. Kennet, and Winston Ka-Ming Mak, Green Economics and Climate Change, The Green Economics Institute, 2012.

10. R. Krishnan, J. M. Harris, and N. R. Goodwin, A Survey of Ecological Economics, Island Press, ISBN 11995 ,1-411-55963-.

المـنـظمة الإقليـمية لحماية البيـئة البحرية

ص.ب.: ٢٦٣٨٨ الصفاة ١٣١٢٤ دولة الكويت هاتف: ٢٥٣١٢١٤٠(٩٦٥)

فاكس: ٢٥٣٢٤١٧٢(٩٦٥)-٢٥٣٣٥٢٣٧ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني : ropme@ropme.org - www.ropme.org

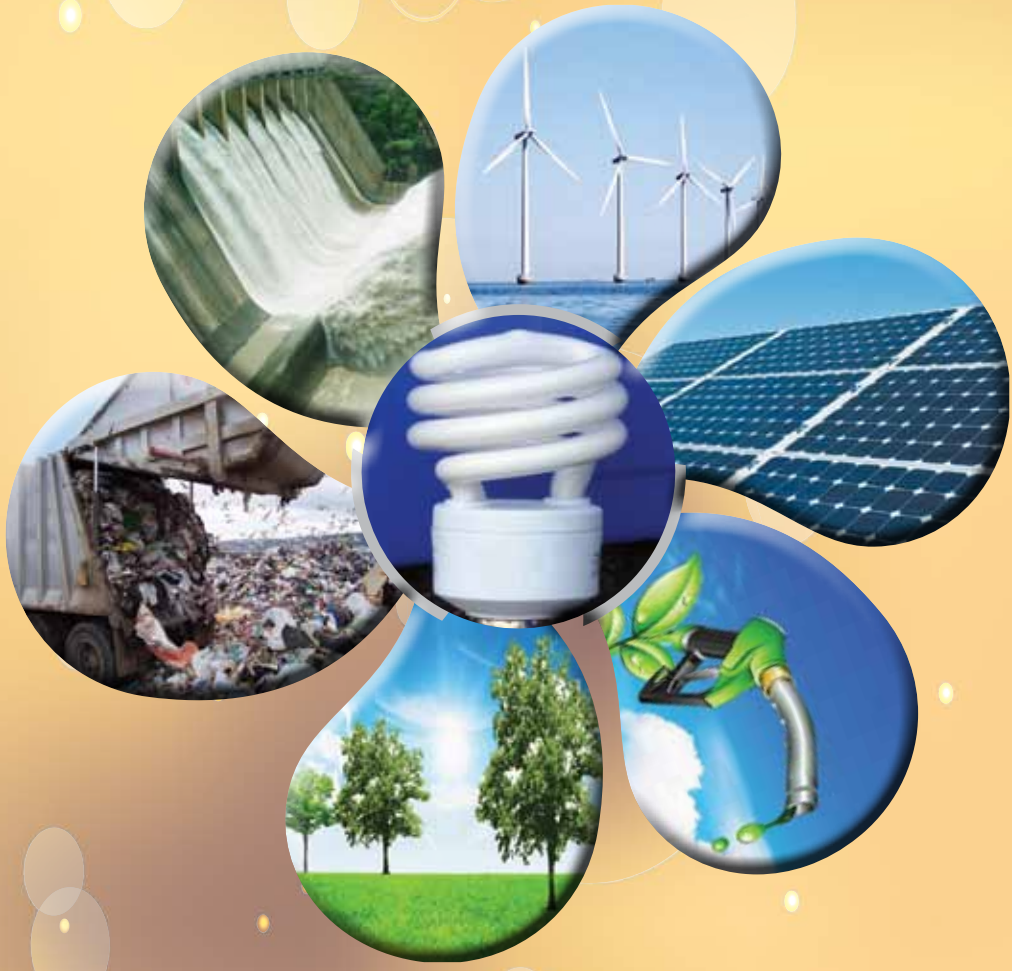

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

ص.ب.: ٢٦٣٨٨ الصفاة ١٣١٢٤ دولة الكويت هاتف: ٢٥٣١٢١٤٠(٩٦٥)

فاكس: ٢٥٣٢٤١٧٢(٩٦٥)-٢٥٣٣٥٢٣٧ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني : ropme@ropme.org – www.ropme.org